

الشايح: لجنة تعنى بتسعير المنتجات ودعم المزارع الكويتي

قدم النائب فيصل الشايح اقتراحا برغبة جاء فيه: للمزارع الكويتي دور مهم في قضية الأمن الغذائي في البلاد بما يوفره من منتجات للمستهلكين عن طريق توفير أغلب احتياجات الجمعيات التعاونية ونشاط البيع الأخرى من الخضار والسلع المشابهة، الأمر الذي يضمن استمرار حركة العرض والطلب في السوق المحلي ومن ثم الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي. وعلى الرغم من تلك

الأهمية التي يحظى بها المنتج الكويتي، فإنه للأسف تتهجر جهود المزارع الكويتي لمصلحة الواسط، فغالبا ما يقوم الواسط عند عرض المنتج المحلي بتخمين أسعار المنتج بأسعار متدنية لا تغطي تكلفة الكرتون في أحيان كثيرة، وعلى الأمانة كثيرة على ذلك، فعلى سبيل المثال يكون سعر كرتون الطماطم بالمزارع 100 فلس، لينقله الواسط إلى مراكز البيع من الجمعيات وغيرها بسعر يتجاوز الدينار من دون جهد يذكر من الواسط، وبذلك يكون الواسط هم المسيطرين على الأسواق والمستفيدين الحقيقيين، على عكس المزارع الذي يتسبب «هضم حقه» في بيع إنتاجه، ليكتفي بالدعم من دون أن يصل إلى تغطية التكاليف الفعلية لمنتجاته.

نص الاقتراح

- 1 - يشكل لجنة من وزير التجارة لجهة تتبع وزارة التجارة، تتكون من ممثل عن كل من وزارة التجارة، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بلدية الكويت، اتحاد الجمعيات، اتحاد المزارعين، هيئة الزراعة والثروة السمكية.
- 2 - يناط باللجنة تسعير منتجات المزارع الكويتي (المنتجات الزراعية الوطنية)



فيصل الشايح

مطيع والطريجي والحريجي يطالبون الحكومة بمحاسبة هيئة اليد العليا

طالب النائب د. أحمد مطيع الحكومة الكويتية بمحاسبة ما يسمى بهيئة اليد العليا والتي اتضح أنها تتبنى أفكار الهارب ياسر الحبيب وتؤيده في طعنه بعرض النبي ﷺ وصحابته الكرام. وقال مطيع: اننا لن نرضى ان تمس معتقداتنا ومقدساتنا من قبل البعض. وأضاف النائب مطيع: ان على المسؤولين في وزارة الداخلية اتخاذ كل الاجراءات ضد هؤلاء ومن يدعمهم وإحالتهم للقضاء حتى يتناولوا جزاءهم وفاقا لما افسدوا في الأرض وتسببوا فيه من فتنه في المجتمع بطرحهم الطائفي الضال النتن. من جانبه، دعا النائب د. عبدالله الطريجي الحكومة إلى اتخاذ الاجراءات القانونية تجاه «هيئة اليد العليا» التي استمرت الاعتداء على مرور الكرام.

الصحابه رضوان الله عليهم وثوابتنا الدينية، مؤكدا ان لدينا من القوائن ما يكفي لتطبيقها على المسؤولين عن قيام الهيئة بيت سموها الطائفية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها. الحكومة بالاضرب بيد من حديد على من يبغون سوموم الطائفية البغيضة في المجتمع الكويتي، مشددا على ان من استمرأ المساس بالتوابت العقدية والصحابية الكرام يجب ان يحاسب. وقال الحريجي ان ما فعلته الهيئة بهيئة اليد العليا من الاساءة الى الصحابة وزرع الفتنة الطائفية يقع تحت طائل المساءلة القانونية، داعيا وزارة الداخلية الى اتخاذ اجراءات عاجلة تجاه هذه التجاوزات الخطيرة التي لن تمر مرور الكرام.

رئيس برلمان السودان يشيد بدور الكويت في تنمية بلاده ودعم السلام



مبارك الخرينج

أشاد رئيس البرلمان السوداني ابراهيم احمد عمر بدور الكويت في دعم بلاده في المجالات التنموية ودعم السلام والاستقرار مبرعا على الأمل في ان تشهد العلاقات بين البلدين المزيد من التقدم في ظل الرعاية التي تحظى بها من القيادة في البلدين. كما أعرب عمر خلال لقاء مع نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج والوفد المرافق له بحضور سفير الكويت لدى السودان طلال منصور الهجري عن أشاداته بعمق وماتة العلاقات الازلية بين البلدين. وشهد رئيس البرلمان السوداني علي أهمية دور الديبلوماسية البرلمانية في دعم وتعزيز هذه العلاقات لما يخدم مصلحة البلدين ويحقق تطلعات شعبيهما.

وعلى صعيد متصل عقد وفد مجلس الأمة جلسة مباحثات رسمية مع البرلمان السوداني وترأس الجانب الكويتي نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج فيما ترأس الجانب السوداني نائبة رئيس البرلمان عائشة احمد صالح.

وقال الخرينج في كلمة خلال جلسة المباحثات ان «الأمة العربية تواجه تحديات ابرزها الارهاب والتدخل الإيراني وتحتاج لتوحيد الجهود لمواجهةها». وطالب ايران بوقف «تدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول العربية مثل اليمن والعراق وسورية ولبنان والالتزام بالوثائق الدولية قائلا: «اننا نريد سلاما ولا نريد استسلاما لما تقوم به ايران. كما اننا نفرق تماما بين الشعب الإيراني وبين ما تقوم به الحكومة الإيرانية». وأشاد بمواقف السودان المشرفة بالمشاركة في عاصفة الحزم والتحالف الإسلامي وموقفه تجاه الاعتداءات على سفارة وقنصلية المملكة العربية السعودية في ايران. كما دعا إلى حل القضية الفلسطينية بما يتوافق مع قرارات الامم المتحدة لاتفاق الناب امام التنتظيمات الارهابية وانهاء معاناة الشعب الفلسطيني.

ومن جانبها اشادت نائبة رئيس البرلمان السوداني بمستوى العلاقات بين البلدين مؤكدة دعم كل التشريعات التي تسهم في دفع العلاقات. كما أعربت عن تطلعها للمزيد من التعاون بين البرلمانين في مجالات التعاون السياسي في المحافل كافة وعلى صعيد كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

الغانم يستقبل رئيس اللجنة الخارجية الصومالي



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يتسلم هدية تذكارية من د. محمد عمدر

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في مجلس النواب الصومالي النائب د. محمد عمر طلحة والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد. وتناول اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين

والغراء والأخلاق العربية الأصيلة، وتميز أهله بحفاظتهم على العادات والتقاليد والأعراف الكويتية، ورفضهم التعري والاختلاط في أحواض السباحة والمعاهد الصحية التي تستلزم خصوصية في ممارسة الرياضة والتمارين الصحية، وحيث إن بعض الفنادق بدأت تتجاوز ذلك فتسمح بالاختلاط في أحواض السباحة والمعاهد الصحية بلباس فاضح ترفضه القوانين والعادات والتقاليد. بالآتي:

الحمدان: هل يسمح ترخيص الفنادق بإقامة أحواض سباحة مختلطة؟

مراعاة للقيم وعادات المجتمع الكويتي الأصيلة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بنسخة من الترخيص والجهة المسؤولة عن إصدار الترخيص، وإذا كانت الإجابة بالنفي فيرجى تزويدي بالإجراءات المتبعة حيال هذه المخالفات.

وجه النائب حمود الحمدان سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي جاء فيه: نصت المادة الثانية من الدستور على أن: دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، ونصت المادة 10 على أن «ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأبوي والجسماني والروحي»، أما القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء فقد تناول في المادة رقم 198 وما بعدها من الفعل الفاضح العلني وخذش الحياء وعد ذلك جريمة، كما جاء في المادة المذكورة ما نصه: «من أتى إشارة أو فعلا مخالبا للحياء في مكان عام أو حيث يراه أو يسمعه من كان في مكان عام أو تشبه بالجنس الأخرى بأي صورة من الصور، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة واحدة وبغرامة لا تتجاوز ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين».

ولما كان النظام العام في الكويت يحصر على حفظ الآداب العامة وعدم الإخلال بها، ويرفض خذش الحياء باللبس الفاضح وغيره في بلد عرف عنه التزامه بآداب الشريعة الإسلامية



حمود الحمدان

عقد مؤتمرا صحافيا في مقر تجمع المسار المستقل ورد على رئيس لجنة الميزانيات

الراشد يطالب مجدداً بإعادة المترو وسكك الحديد إلى «المواصلات»

في صفحاتها الداخلية، ومن هم يدافعون عن المشروع على وضعه الحالي وبالرغم من كل هذه التجاوزات تنشر أراؤهم وردوهم على الصفحات الأولى، بالرغم من ان الحق الصحافي تكون السردود والوجهتان المختلفتان في موضوع مسا تأخذ مكانا في الصفحة نفسها وتتاح لها المساحة نفسها.

هذه الهوقه فيك سيد، ويعز علي ان أوجه هذا الكلام لك، لأنني كنت متوقعا ان تحط ايدي بآيدك للحفاظ على المال العام وأنا لا أشك في ذمتك إطلاقا، لا تكون ردة فعلك على قضايا المال العام شخصية. واستغرب الراشد انه بالرغم من أهمية الموضوع إلا ان وسائل الإعلام تنشر كلامه بمرعب صغير

المتفرغين يستحق المساءلة السياسية وهي الهيئة المنوط بها العمل بالمترو وسكك الحديد، ولست ان ذهناك 531 مشروعا بموازنة الدولة بكلفة 19 مليارا معظمها لم ينفذ، هذا كله كلامك، لديك هذه المعلومات ولم تحاسب، أنا لو لسدي هذه المعلومات فلن أتحدث عن الفساد.

أذهب إلى النيابة، أذهب بشكواي إلى الأمم المتحدة، وأيضا صرحت بأن ما تم تنفيذه من خطة التنمية قريبة 6,4٪، ولت رئيس الوزراء الختامي للفقير والتشريع بمخالفتهم قرار ديوان الخدمة، وأيضا الحساب الختامي لوزارة الإعلام، ودعونا المسؤولين لتلافيا هل تلافوها يا سيد؟ وأيضا هناك تجاوزات بقيمة مليوني دينار في الأوقاف هذه كلها تصريحاتك، هل حاسبت؟ أتراك موضوع المترو، ويقول أيضا بلغ السيل الزبى من هذه الحكومة، ما كنت أتمنى أنني أرد عليك وتعرف موقفي ورايكم في عدة مجالات وأنت غير صادق لموضوع إلا بعد الدراسة ووفق مستندات.

لمن تريدون هذا المشروع؟، يا رئيس الوزراء كلف أحد الوزراء لتسلم الملف لتتضح لكم الحقيقة لأن وزير المالية لديكم «ميت»، أنا لن اطلب بإلغاء المشروع إنما يعود إلى وزارة المواصلات ويمر بشكل طبيعي مثلما قال: الوزير السابق الأذنية.

وردا على رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبدالصمد قال الراشد: ادعى انه لا يوجد شيء، ولم يتم رصد مبلغ، فأقول له ان لم تسمع به فأنا أتنبهك وهذا المشروع وضع في الخطة الخمسية، فمن المفترض ان تتأكد ونحن لسنا في خصومة يجب ان نضع يدنا مع بعض لحاربة سراق المال العام، ولكن أنت وضعت نفسك بموقع انني أرد عليك كان بإمكانك ان ترفع التلغون بحكم العلاقة التي بيننا، مثلما عمل النائب صالح عاشور الذي أقدم له التحية والتقدير، الذي اتصل واستفسر عن الموضوع وطلب معلومات ووجه من خلالها أسئلة ولديه أخرى كنتقدم بها لوزير المالية، يا رئيس لجنة الميزانيات حاسب على تحويل المشروع إلى هيئة الشركة بالرغم من التوصيات، حاسب على المبررات التي قالتها هيئة الشركة داخل مجلس الوزراء الأرقام التي وضعت لهم وتختلف عن الأرقام الحقيقية ليقنعوا بها مجلس الوزراء بالذهاب إلى هيئة الشركة، وعلى تكلفة دراسة الجدوى التي دفعتها الهيئة، وعلى ارتفاع السعر 295٪، أو حاسب الحكومة بحسب ما صرحت يا رئيس لجنة الميزانيات بأن الحكومة تقاعدت عن تحصيل مليار و840 مليون دينار من مستحقاتها والتي سنسقط بالتقاعد، وتصريحك الآخر بأن هناك مخالفات بالجملة في توزيع المزارع وعلى الحكومة البدء في تنظيم الحيازات الزراعية وقسائم الشيوخ الصناعية، وأيضا سأؤكّل الداخلية وهيئة الطرق لغير



علي الراشد متحدثا

بالإضافة إلى تزويده بدراسة الجدوى والتي كلفت المال العام 6,700 ملايين وغيرها الكثير، بالرغم من أن قانون هيئة الشركة يوجب على المستثمر المبادر تقديم دراسة جدوى للمشروع أو الفكرة أو المبادرة على أن يكون إبداعية غير مسبوقة التي يود القيام بها كشركاء مع من حسابه الخاص ومن مكاتب استشارية عالمية وليس صرف الملايين من الدنانير من الهيئة، ولكنهم يريدون تنفيج «ربعمهم» قديموا لهم كل الميزات متجاوزين القوانين والدليل على ذلك عدم النظر لشركة الأبناء التي قدمت دراسة جدوى متكاملة للمشروع واتبعت القانون الا أنهم لم يردوا عليها بشيء «لأنها ليست من ربعمهم» وتمت المفاجأة بمنح كل ما شيء لمستثمر لن يقدم بشيء إنما كوفي بترسية المشروع عليه والسعر المعروف بمبالغ فيه بتعويض وتضمن بعض مزارع الوفرة.

وأكد الراشد ان هناك من «دلس» على مجلس الوزراء بتقديم دراسات قديمة تم تعديلها بعد تحويل المشروع إلى هيئة المبادر بالرغم من توصية دول مجلس التعاون، لأن هذا النظام فشل في هذه المشاريع في الهند

عقد تجمع المسار المستقل مؤتمرا صحافيا حمل عنوان «المخالفات التي أثيرت مؤخرا من هيئة الشركة ورئيس لجنة الميزانيات»، فيما يخص مشروع المترو، بحضور عدد من المهتمين بالشأن السياسي وسائل الإعلام حيث تحدث رئيس تجمع المسار النائب السابق ورئيس مجلس 2012 المبطل علي الراشد قائلا: تمنيت ان تكون هناك ردة فعل من الحكومة حول ما يبنت من التعدي على المال العام الخاص بمشروع المترو وسكك الحديد، الأمر محزن فكان من المفترض ان يتنضم رئيس الوزراء، ولكن مع الأسف وجدنا ردودا غريبة من الحكومة وأغرب من جهات برلمانية، والهيئة في ريدوها ناقضت نطلها، حيث ادعت عدم وجود دراسة جدوى للمشروع ولم تكتمل عناصره او تعتمده، وذلك يناقض مع ما صرح به رئيسها الذي أكد ان الحكومة حسمت أمرها وسيكون المشروع بنظام الشركة.

وأوضح الراشد ان الحكومة حولت المشروع إلى هيئة الشركة دون دراسة جدوى او مذكرة استشارة، واتخاذ هذا القرار خطيرا وبيدين الدولة، وإذا كان عكس ذلك فهذا تضليل من هيئة الشركة حيث صرح رئيسها بأن المشروع ستمت ترسيته في الربع الأول من 2016 وبيدا التنفيذ في نهاية السنة، «فيا رئيس الهيئة وجود من كالمصحيح أو فيه تضليل؟ وإذا كنتي حجتكم بأن من وقع على العقد مستقيل من منصب، من الآن نريد ان نقول لكم الأعبيك هذه لن تنظلي على أبناء الشعب الكويتي».

اليوم المفتوح

٩ ابريل ٢٠١٦

من الساعة ١٠ صباحاً حتى ٣ عصراً

انضم إلينا واكتشف لماذا يجب أن تكون الكلية الأسترالية في الكويت اختيارك الأول!

تجول في حرم الكلية | تعرف على الهيئة الأكاديمية وطلبتنا | تعرف أكثر على تخصصاتنا | تعرف على خريجي الكلية

العنوان: مبارك العبدالله (غرب مشرف)، قطعة ٥ - شارع مسجد الأقصى - مبنى رقم ١

1 828 225

www.ack.edu.kw

ACK Live

الكلية الأسترالية في الكويت
Australian College of Kuwait